مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٢٩ العدد ١
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 29, Issue 1, 2020
https://hj.kku.edu.sa

موقف ابن جني من مسائلِ الانتقادِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ لشعرِ المتنبي في كتابِه الفَسْرِ

د. سلطان سعيد مربع أبو دبيل (*)

جامعة الأمير سلطان بالرياض

الملخص

على الرغم من اقتدار أبي الطيب المتنبّي (ت٣٥٢هـ) نحويًّا، ومما كان يملكه من ثراء لغويٍّ، كان يذهب في مواضعَ من شعره إلى مخالفة القاعدة النحويَّة، وتجاوز العرف الشائع في تصريف المفردات، وقد توفَّر النقَّاد على مؤاخذته عند كثير من هذه المواضع، وحاول فريقٌ آخرَ دفع هذه المؤاخذات وإيجاد العذر والمسوغ، ومن ثَم فإنَّ هذا البحث يسعى إلى الكشف عن موقف ابن جني (ت٣٩٠هـ) - في شرحه ديوانَ المتنبي الموسوم بعنوان "الفَسْر" - من مسائلَ الانتقاد النحويَّة والصرفيَّة التي أخذها خصوم المتنبّي على شعره، فيعرض أولاً المسائلَ النحويَّة، ثم الصرفيَّة، محرِّراً ومناقشاً، ثم يقدِّم المستخلص المستفاد من هذا العرض والتحرير.

الكلمات المفتاحية: الانتقادات النحوية والصرفية ، ابن جني ، المؤخذات ، مسائل الانتقادات، المتنبي.

(*) أستاذ مساعد - عضو هيئة تدريس - جامعة الأمير سلطان بالرياض - قسم العلوم العامة

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٢٩ العدد ١
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 29, Issue 1, 2020
https://hj.kku.edu.sa

Ibn Jinni's position on the grammatical and morphological issues of criticism of Al-Mutanabbi's poetry Al-Fisr's book

Dr. Sultan Saeed Abu Dabeel(*)

Prince Sultan University

Abstract

Despite of Abu al-Tayyib al-Mutanabi (d. 352 AH) competence in grammar and his wide linguistic knowledge, he deliberately violated grammatical rules in his poetry and bypassed the customary practice in vocabulary inflection. As a result, many scholars criticized him sharply. However, another team of critics sought to find excuses and justifications for these criticisms. This study attempts to reveal the attitude of Othman Ibn Jenni (d. 390 AH) - in his explanation of AL-Mutanabbi's poetry, entitled "Al-Faser" - toward these grammatical and morphological issues by displaying grammatical issues, then morphological, then providing the results.

Keywords: grammatical and morphological criticisms, Ibn Jinni, issues of criticism, Al-Mutanabi.

(*) Sultan S. Abu Dabeel, Assistant Professor , General Sciences Department, Prince Sultan University in Riyadh

مقدِّمة:

لقي شعر أبي الطيب المتنبي من نقاد القرن الرابع وما بعده حفاوة لم يحظَ بها شعر شاعر آخر، قديماً كان أم محدثاً، فاختصم النقاد حوله بين متعصِّب له أو متعصِّب عليه، وبُنيت على هذه الخصومة مصنَّفات فاقت ما هو في غير موضوعها كماً وكيفاً، وانتظمت في ضربين رئيسين، أحدهما: رسائل في نقد شعر المتنبي، والآخر: في شرحه وتفسيره وتقويمه.

أما رسائل الانتقاد: فهي مؤلَّفات حاول أصحابها من خلالها استنقاص شعر المتنبي والتهوين من شاعريَّته، أو الانتصار له ودفع مآخذ خصومه، وأما شروح شعر المتنبي: فهي أبرز ظواهر نقد القرن الرابع، والنقد الأدبي عند العرب على نحو عام، إذ لم يحظ ديوان شاعر في العربية بما حظي به هذا الديوان من كثرة مؤلَّفات رمت إلى شرحه، وحلِّ مشكله وعَويصه، ويُعدُّ شرح ابن جني "الفسر" أول الشروح التي وضِعت على ديوان المتنبي، كما يعدُّ أساساً لكثير من الدراسات التي قامت على شرح الديوان فيما بعد، فهو الذي نبَّه وأثار غير ناقد إلى هذه الظاهرة الشعريَّة الجديدة، كما تنبُع أهميَّة هذا الشرح من غناه بالقضايا النقديَّة النحوية والصرفية التي تحتاج إلى وقفة ليست لمجرد العرض والتوصيف، بل تتجاوز ذلك إلى الدراسة المعمقة، والتحليل الواعي. فعلى الرغم من اقتدار أبي الطيب نحويًّا، ومما كان يملكه من ثراء لغويٍّ، كان يذهب في مواضعَ من شعره إلى مخالفة القاعدة النحويَّة، وتجاوز العرف الشائع في تصريف المفردات، وقد توفَّر النقَّاد على مؤاخذته عند كثير من هذه المواضع، وحاول فريقٌ آخرَ دفع هذه المؤاخذات وإيجاد العذر والمسوغ، ومن ثَم فإنَّ هذا البحث **يهدف** إلى الكشف عن موقف ابن جني في شرحه "الفَسْر" من مسائلَ الانتقاد النحويَّة والصرفيَّة التي أخذها خصوم المتنبِّي على شعره، فيعرض في المطلب الأول المسائلَ النحويَّة، ثم يعرض في الثاني المسائل الصرفيَّة، محرِّراً ومناقشاً، ثم يقدِّم المستخلص المستفاد من هذا العرض والتحرير.

وتتجلى **أهمية البحث** في أنه يعرض لنا جانباً مهماً من جوانب النقد العربي القديم ألا وهو النقد اللغوي، نحواً وصرفاً، وهو جانب كثيراً ما يغيب عن دراساتنا للتراث النقدي. ويحسن أن نشير هنا إلى أن **الدراسات السابقة** التي تناولت كتاب الفسر اقتصرت في قسم منها على بيان منهج ابن جني العام في تفسير الشعر(١)، وأما القسم الذي جاء على ما في الفسر من مسائلَ نحويّة وصرفيّة، فقد كانت الغاية منه خدمة الدرس اللغويِّ الصِّرف، وانشغل أصحابه

(١) من تلك الدراسات مقالة بعنوان (منهج ابن جني في شرح ديوان المتنبي – قراءة في مقدمة الفسر): فيصل أبو الطفيل. مجلة لغة الكلام - المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، الجزائر، مج٣، ع٢، ٢٠١٧م. ص ص ١٦٤-١٧٦.

بتعليلات ابن جني للأوجه الإعرابيَّة، ومقابلة آراء ابن جني بآراء النحاة الآخرين(١)، في حين أن تناول هذا البحث للمسائل النحويَّة والصرفيَّة في كتاب الفسر يأتي محاولة لخدمة الدرس النقديّ القديم، من خلال المقابلة بين نقد خصوم المتنبي اللغوي، وموقف ابن جني - المختص باللُّغة - من هذا النقد، معتمداً في ذلك **المنهج** الوصفي ، بلغة واصفة مقارنة لا تخلو من التقويم.

المطلب الأول

مسائل الانتقاد النحويَّة

فيه المسائل الآتية:

- تذكير الفعل الماضي المسند إلى ضمير المؤنث:

قال المتنبي: [الكامل]

مثَّلـــتِ عَينَـــكِ فـــي حَشـــايَ جِراحَـــةً فَتَشـــابَها كِلتاهُمـــــا نَجـــــلاءُ(٢)

قال ابن وكيع (ت٣٩٣هـ): (كان يجب أن يقول: فتشابهتا)(٣).

فقوله: "فَتَشابَها" فعل ماض مسند إلى ألف الاثنين العائدة إلى كلمتين مؤنثتين هما: العين والجراح، وعليه فالواجب إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل، بأن يقول "فتشابهتا"؛ لأنَّ تاء التأنيث الساكنة تلزم (الفعل الماضي في موضعين: أحدهما: أن يُسند الفعل إلى ضمير مؤنَّث متَّصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: "هند قامت والشمس طلعت"، ولا تقول: "قام وطلع". والثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث)(٤).

وعلى ذلك يكون المتنبي قد عدل عن الأصل في إسقاطه تاء التأنيث، لذا تدخَّل ابن جني ليفسر الأمر لنا بأنَّ الشاعر حمل اللفظ على المعنى، قال: (قوله: "فتشابها"، ولم يقل "فتشابهتا" حمله على المعنى، فكأنَّه قال: فتشابه المذكوران أو الشيئان، أو ذهب بالعين إلى العضو، وبالجراحة إلى الجرح)(٥)، وليقوي ابن جني موقف الشاعر وليعضد

(١) من تلك الدراسات رسالة بعنوان (المسائل النحوية والتصريفية في شرح ديوان المتنبي المسمى بالفسر لابن جني – جمعاً ودراسة): محمد عبدالصمد خبير الدين، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢م.

(٢) ديوان أبي الطيب المتنبي: ص ١٤٤. تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، د ط، د ت.

(٣) المنصف في السارق والمسروق منه: ابن وكيع التنيسي، ص٥٧٤. تحقيق د. محمد عزام، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات – الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ

(٤) شرح ابن عقيل ٨٨/٢.

(٥)الفسر: ابن جني، ص ٧٦/١. تحقيق د. رضا رجب، صدر عن دار الينابيع - دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

وليعضد تأويله ذكر أنَّ ذلك حاصل في الشعر القديم، وكثيرٌ في كلام العرب، فتابع كلامه قائلاً: (... كما قال زياد الأعجم: [الكامل]

إنَّ السَّـــــماحة والمـــــروءَةَ ضُـــــمنا قَبْــراً بمـــرو علـــى الطَّريـــق الواضـــحِ[1]

قيل فيه: إنَّه ذهب بالسماحة إلى السخاء؛ وبالمروءة إلى الكرم، وهذا شيء فاشٍ في كلامهم)[2].

ونقل عن ابن جني هذا التأويل كثيرٌ من الشُّراح[3].

- **حذف نون (يكن) تخفيفاً:**

أخذ خصوم أبي الطيب عليه هذا الحذف في قوله: [الكامل]

جَلَـــلاً كَمـــا بِـــيَ فَلْيَـــكُ التَّبـــريحُ أَغِـــذاءُ ذا الرَّشَـــأِ الأَغَـــنِّ الشِّـــيحُ[4]

قال القاضي (ت٣٩٢هـ): (قال أهل الإعراب: حذفُ النون من "يكن"، إذا استقبلها اللام، خطأ؛ لأنَّها تتحرك إلى الكسر، وإنَّما تُحذف استخفافاً إذا سُكِّنت)[5].

ومعنى ما ذكره خصوم أبي الطيب أنَّ النون في "يكن" ساكنة، وما بعدها ساكن، وهو لام التعريف، فكان من الواجب أن تُكسر النون لالتقاء الساكنين، لا أن تُحذف، أما ابن جني فقد خالف خصومه في عدِّ حذف النون في مثل هذه الحالة خطأ، وذهب إلى أنَّ ذلك من ضرائر الشعر، وأثبت شواهد شعرية تؤيّد ذلك، قال: (قوله: "فَلَيْكُ التَّبريحُ"، يريد: فليكن، ولكنَّه حذف النون لسكونها وسكون التاء الأولى من "التَّبريح"، وكان الوجه أن يكسرها لالتقائهما؛ لأنَّها حرف صحيح، ولو لم يحذفه لكان متحرِّكاً، وليس حذف النون هنا كحذفها من قوله[6]: [الرجز]

(١) ديوان زياد الأعجم: ص٥٤. تحقيق يوسف بكار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

(٢) الفسر ٧٦/١.

(٣) انظر:الفتح على أبي الفتح: ابن فُورَّجة البروجردي، ص٤٦، تحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط١، ١٩٨٧م. وشرح ديوان أبي الطيب المتنبي: أبو الحسن الواحدي، ص١٨. تحقيق فريدريك دتريصي، برلين، ط١، ١٨٦١م.والتبيان في شرح الديوان: المنسوب خطأ للعكبري، ص١٤/١. تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط١، ١٩٥٦م.ومعجز أحمد - شرح ديوان المتنبي: المنسوب خطأ للمعري، ص٢٥/١. تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٨٨م.

(٤) الديوان ٥٩. الجلل: الأمر العظيم، التبريح: الجهد والشدة، الرشأ: ولد الظبية، الأغن: الذي في صوته غنة، الشيح: نبات طيب الرائحة.

(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه: القاضي الجرجاني، ص٤٤١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، منشورات مكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، د ط، ١٩٦٦م. وانظر: المنصف في السارق والمسروق منه ٧٨٢.

(٦) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في: الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، ص٢١٠/٢. تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل – ==

لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا

لأنَّه حذف النون من "يكن" وهي ساكنة فضارعت بالمخرج والزيادة والغُنة والسكون حروفَ المدِّ واللِّين، فحُذِفتْ كما حُذِفن، وهي في: "فليكنِ التَّبريح"، قويَّة بالحركة، فكان ينبغي ألا يحذفها، ولكنَّه لم يعتد بالحركة في النون لما كانت غير لازمة ضرورة، وقد جاء مثل هذا. قال: [الوافر]

لـــم يَـــكُ الحَـــقُّ ســـوى أنْ هاجَـــهُ رَسْـــم دارٍ قـــد تعَفَّـــتْ بالسَّـــرَرْ(١)

يريدُ: لم يكنِ الحقُّ. ومن أبيات الكتاب: [الطويل]

فلســـــتُ بآتيـــــهِ ولا أســـــتطيعُه ولاكِ اســـقني إنْ كـــانَ مـــاؤُكَ ذا فَضْـــلِ(٢)

يريد: ولكن اسقني، فحذف النُّون وإنْ كانت لو لم تُحذف لكانت متحرِّكة ضرورة لِما ذكرتُ لك، وإذا جاز أن تُحذف النون من "ولكن" بعد أن حُذفت منه نونٌ أخرى، لأنَّ أصله "لكنَّ" فَخُفِّفَ، فحذف النون من "فليكنِ التَّبريح" أيضاً سائغٌ(٣).

وقد أثقلنا لا محالة في عرض تعقيب ابن جني على هذه المسألة؛ كونه شاهداً على جملة من المواضع التي طول فيها ابن جني المناقشة والتحليل والعرض لدفع الخطأ عن الشاعر، وكلُّ الأمر على الضرورة.

وممن حمل الأمر على الضرورة أيضاً، ابن السراج (ت٣١٦هـ)، قال: (والنون إذا وليها الألف واللام للتعريف لم تحذف، إلا أن يضطر إليه شاعر)(٤)، وإلى هذا ذهب أيضاً ابن عصفور (ت١٦٩هـ) في كتابه الضرائر(٥).

- تقديم **الضمير الغائب على المخاطب:**

جاء ذلك في قول المتنبي: [الكامل]

==

بيروت، ط١، د ت.

(١) البيت لحسيل بن عرفطة في: خزانة الأدب ولب لسان العرب: الخطيب البغدادي، ص٣٠٤/٩، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

(٢) الكتاب ٢٧/١. والبيت للنجاشي الحارثي.

(٣) الفسر ٧٢٤/١-٧٢٥.

(٤) خزانة الأدب ٣٠٤/٩.

(٥) ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، ص ١١٤-١١٥. تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس- القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

خَلَـــتِ الـــبِلادُ مـــنَ الغَزالَـــةِ لَيلَهـــا فَأَعاضَـــهاكَ اللَهُ كَـــي لا تَحزَنـــا[١]

فقد قدَّم ضمير الغائب "الهاء" على ضمير المخاطَب "الكاف"، والصواب عند النحاة هو العكس، لذا وقف ابن جني عند البيت محاولاً درء الخطأ عن الشاعر، قال: (... وسيبويه لا يُجيز تقديم ضمير الغائب المتَّصل على الحاضر في مثل هذا، ... وأبو العباس يُجيزه، بقياس قوله: فأعاضَهاكَ الله، وعلى قول سيبويه، فالصواب أن يُقال: فأعاضَها إيَّاكَ الله، فينفصل الضمير، إلا أنَّ الشعر موقف اضطرارٍ، فيجوز لذلك فيه ما لا يجوز في غيره، وهذا منه)[٢]. وتابع ابنَ ابنَ جني الواحدي (ت٤٦٨هـ) وصاحب المعجز[٣]، فعدَّا الأمر ضرورة.

- لغة أكلوني البراغيث:

إنَّ المشهور في الاستعمال العربي إفراد الفعل وما يجري مجراه عند إسناده إلى فاعله الظاهر مثنى كان أو مجموعاً[٤]، فيقال في الفعل: قام الزيدان وقام الزيدون. ويقال فيما جرى مجراه: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟.

وهناك من القبائل العربية من يُلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع عند إسناده إلى فاعله الظاهر المثنى أو المجموع[٥]، ونحو من هذا جاء في قول المتنبي: [الكامل]

العَـــارِفينَ بِهـــا كَمـــا عَـــرَفتُهُم والـــرَّاكِبينَ جُـــدودُهُم أُماتِهـــا[٦]

فجمع اسم الفاعل "الرَّاكِبينَ" مع كونه رافعاً لفاعل ظاهر "جدودهم"، وقد ذهب ابن وكيع إلى أنَّ الداعي لذلك ضرورة الشعر، أو عن غلط، قال: (... ونحن نظن به القصد لذلك لضرورة الشعر وإقامة الوزن، أو عن غلط...) [٧].
[٧].

(١) الديوان ١٤١.
(٢) الفسر ٦٧٢/٣.
(٣) انظر: شرح الواحدي ٦٥٠، ومعجز أحمد ١١٢/٣.
(٤) انظر: الكتاب ٣٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، ص ٣٦/٣، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، ص٤٢٥/١ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- بيروت، ط١٦، ١٩٧٤م. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ٥٧٨/١، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية- مصر، د.ط، د.ت.
(٥) انظر: الكتاب ٤١/٢، وأمالي ابن الشجري: هبة الله ابن حمزة الحسني العلوي، ص٢٠٠/١، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩١م.وشرح ابن عقيل ٤٢٩/١، وهمع الهوامع ٥٧٨/١.
(٦) الديوان ١٧١.
(٧) المنصف ٤٧٦.

أما ابن جني فقد رأى أنَّ هذا الأمر جائزٌ على لغة من قال "أكلوني البراغيث"، ولا ضرورة في البيت، قال: (كان الوجه أن يقول: "والرَّاكبُ جدودُهم أماتِها"، لأنَّه في معنى: الذين ركبت جدودهم أُماتها، كما تقول مررتُ بالقوم القائم أخوهم، أي: الذين قام أخوهم، فقلتَ: القائم، لأنَّك تقول: الذي قام، وتقول مررتُ بالقوم القائمين، لأنَّك تقول: مررتُ بالقوم الذين قاموا، فإذا أخليتَ الفعل من علامة التثنية والجمع وخَّدتَ اسم الفاعل، فإذا جئتَ بعلامة التأنيث والتثنية والجمع، ثنَّيتَ اسم الفاعل وجمعته، إلا أنَّ هذا الذي قاله جائز على قول من قال: ذهبوا إخوتك، وقاما أخواك، فجاء بعلامة التثنية والجمع قبلهما. وحكى سيبويه: أكلوني البراغيث، وله نظائر كثيرة في كلام العرب، كأنَّه قال: الذين ركبوا جدودُهم أماتِها...)[١].

- **الفصل بين المتضايفين بالمفعول به:**

جاء ذلك في قول المتنبي: [الطويل]

حَملـــتُ إِلَيـــهِ مـــنْ لِســـاني حَديقَـــةً سَـــقاها الحِجـى سَـــقيَ الرِّيـــاضَ السَّـــحائِبِ[٢]

فاعترض خصومه على هذا التركيب وقالوا: (كيف يُفرِّق بين المضاف والمضاف إليه ثم يخفضه؟!، وإنَّما كان الوجه أن يقول: "سقي السَّحائِبِ الرِّياضَ"، وكيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وإنَّما يُفصل بينهما بالظروف والحروف وما أشبهها) [٣].

فتصدى ابن جني لهذا الاعتراض، وكشف عن أنَّ أصحابه اكتفوا بذكر القاعدة، وبذكر جزءٍ من الاستثناء عليها، وأنَّ ما جاء به أبو الطيب جائز في ضرورة الشعر، وقد ورد في كلام العرب الفصحاء، قال: (فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الذي هو الرياض، وذلك ضرورة، والتقدير: سقاها الحجى سقي السحائب الرياض. ومثله قول الطرماح: [الطويل]

يَطُفـــنَ بِحـــوزِيِّ المراتِـــعِ لَـــم يُـــرَع بِواديـــهِ مـــن قَـــرعِ القِســـيِّ الكَنـــائِنِ[٤]

أراد: من قَرْعِ الكنائن القِسِيِّ. ومثله قول الآخر: [مجزوء الكامل]

(١) الفسر ١/٦٧٠-٦٧١.

(٢) الديوان ٢١٢. الحجي: العقل.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، ص٣٥. تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية- تونس، د.ط، ١٩٧١م.

(٤) ديوان الطرماح: ص ٤٨٦. تحقيق عزة حسن، دار الشروق – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

فزجَّجتها متمكِناً زَجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ[1] [2].

وكان النحاة قد اختلفوا في القول بالفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض، فذهب البصريون إلى عدم جوازه، وذهب الكوفيون إلى أنَّه جائز لضرورة الشعر[3]، والظاهر أنَّ الرأي الذي يقول بالجواز للضرورة هو الأقرب إلى الصواب؛ لورود عدد من الشواهد من التراث الشعري التي تؤيِّد الفصل.

- **وقوع الضمير المتصل بعد (إلا):**

جاء في الوساطة أنَّ مما أُخذ على أبي الطيب قوله: [السريع]

لَـــم تَـــرَ مـــن نادَمـــتُ إلاكـــا لا لِسِـــوى ودِّكَ لـــي ذاكـــا[4]

قال القاضي: (فأنكروا اتِّصال الضمير بإلا، وحقُّ الضمير أن ينفصل عنها، وبذلك جاء القرآن، قال الله تعالى: {ضَلَّ منْ تَدْعُونَ إلا إيَّاهُ} [الإسراء: ٦٧] ، وهو الظاهر في قياس النحو والمشهور عن العرب)[5].

وفي هذه المسألة وافق ابن جني ناقدي المتنبي في تعسُّفه في إعراب هذا البيت، قال: (قوله: "إلاكا" قبيح[6]، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والوجه أن يُقال: "إلا إيَّاك"؛ لأنَّ "إلا" ليست لها قوة الفعل، ولا هي عاملة كـ"إنَّ" ونحوها. وقد أنشدوا بيتاً، وصِلت فيه "إلا" بـ"الكاف"، وهو: [البسيط]

فَمـــا نُبـــالي إذا مـــا كُنْـــتِ جَارَتَنـــا إلا يُجاورُنـــــــا إلاكِ دَيَّـــــــارُ[7]

وهذا شَاذٌّ لا يُقاس عليه)[8].

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١.والخصائص: ابن جني، ص٤٠٦/٢، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية – بيروت، د ط، د ت. والإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ٤٢٧/٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ٢٠٠٣م.

(٢) الفسر ٥٢٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٢٧/٢، وضرائر الشعر ١٩٦.

(٤) الديوان ١٤٢.

(٥) الوساطة ٤٥٦.

(٦) القبح حكم نحوي، انظر: الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، ص ٤٨. قرأه وعلق عليه الدكتور محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – مصر، د ط، ٢٠٠٦م.

(٧) البيت مجهول القائل، وقلما خلا منه كتاب من كتب النحو، وهو في: أمالي ابن الحاجب: أبي عمرو عثمان بن الحاجب، ص ٣٨٥، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار عمار - الأردن، د.ط، ١٩٨٩م، خزانة الأدب ٢٧٨/٥، الخصائص ٣٠٧/١، شرح ابن عقيل ٥٢، همع الهوامع ١٩١/١.

(٨) الفسر ٦٢٩/٢ – ٦٣٠.

وفي موضع آخر مشابه لهذا، قال أبو الطيب: [الخفيف]

لَـــــيسَ إلاكَ يـــــا عَلِـــــيُّ هُمـــــام سَـــــيفُهُ دونَ عِرضِـــــهِ مســـــلولُ[١]

فقال ابن جني: (الصَّواب: "إلا إيَّاكَ"، وقد مضى ذكره...) [٢].

فابن جني هنا لم يتردَّد في تقبيح هذا الأسلوب؛ ووسمه بالشذوذ الذي لا يُقاس عليه، إذ نجده يتعصَّب لمنع وقوع الضمير المتَّصل بعد "إلا"، فعلى الرغم من جوازه في ضرورة الشعر، وورود شاهد له، فإنَّ هذا الشاهد -المجهول القائل- لا يُسوغ من وجهة نظره إيقاع الضمير المتصل بعد "إلا".

ونشير ههنا إلى أنَّ للنحاة في هذه المسألة ثلاثة آراء[٣]: المنع مطلقاً -كمذهب ابن جني-، والجواز مطلقاً، والجواز للضرورة.

والنحاة الذين أجازوا ذلك احتجوا بالشاهد نفسه الذي ذكره ابن جني، وشاهد آخر هو: [الطويل]

أعـــوذُ بِـــرَبِّ العَـــرْشِ مـــنْ فِئَـــةٍ بَغَـــتْ عَلَـــيَّ فَمـــالِيَ عِـــوضٌ إلاه نَاصِـــرُ[٤]

والظاهر لنا أنَّ الرأي القائل بالجواز مطلقاً لا يعضده دليل؛ فهو بخلاف السائد؛ ولأنَّ هذين البيتين لا يقويان لإقامة قاعدة عامة عليهما، ولا سيَّما أنهما مجهولا النسبة.

ويبدو أيضاً (أنَّ الرأي الذي يقول بالجواز للضرورة...، لا يمكن الأخذ به؛ لكون البيتين غير ثابت ورودهما عن العرب، ولم ينسبا إلى شاعر بعينه، وإنما تناقلهما النحاة من السلف إلى الخلف من دون إثبات صحَّة ورودهما عن العرب) [٥]، فضلاً عن أنَّ القياس على بيتين لا يصحُّ لقلتهما، وما لم يكثر استعماله لا سبيل إلى القياس عليه، وعليه وعليه فالصواب برأينا هو المنع كما ذهب ابن جني.

- الإخبار عن الاسم قبل تمامه:

(١) الديوان ٤٢٩.

(٢) الفسر ٥١/٣.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٨٩/١، وشرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، ٩٨/١. مطبعة مصطفى محمد-مصر، دط، دت.

(٤) البيت مجهول القائل، وهو في شرح التصريح ٩٨/١.

(٥) المسائل الصرفية والنحوية في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني: عصام الغالبي، ص ٨٣. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، كلية التربية- جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

وعند قول أبي الطيب: [الطويل]

وفاؤُكُمـــا كَـــالرَّبعِ أَشـــجاهُ طاسِـــمه بِـــأَن تُســـعِدا والـــدَّمعُ أَشـــفاهُ ســـاجِمه[١]

بادر خصومه -على عادتهم في تعقُّب سقطاته- إلى ردّ هذا البيت ورفضه إذ (لا يجوز أن يتعلَّق بالمبتدأ بعد الإخبار عنه شيء) [٢]، فقوله: "بأن تُسعِدا" متعلِّق بقوله: "وفاؤكما"، إلا أنَّه فصل بينهما بقوله: "كالرَّبعِ أشفاهُ ساجِمه"، ويبدو أنَّ ابن جني لم يجد سبيلاً بيّناً يسلكه في البرهنة على صواب هذا التركيب أو خطئه، لذا سأل الشاعر في ذلك، قال: (كلَّمتُه وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت، فقلتُ له: "الباء" في "بأن" بأيِّ شيء تتعلَّق؟ فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكما، فقلتُ له: هل يصحُّ أن يُخبر عن اسم قبل تمامه، وقد بقيت منه بقيَّة، وهي "الباء"؟ فقال: هذا ما أدري ما هو إلا أنَّه قد جاء في الشعر له نظائر، وأنشدني بيتاً، أنشده أبو الحسن الأخفش، وقد أنشدناه أبو علي وهو قوله: [الكامل]

لَســـــنا كَمـــــن حَلَّـــــت إيـــــادٍ دارَهـــــا تَكريـــــتَ نَرْقُـــــبُ حَبَّهـــــا أَن يُحصَـــــدا[٣] [٤].

فأبو الطيب لا يعرف ما إذا كان يجوز أن يُخبر عن الاسم قبل تمامه أو لا يجوز، ولكنه يعرف أنَّ في الشعر الفصيح نظائر لهذا التركيب، فاستشهد بالبيت السابق، ومن ثَم أقبل ابن جني على البيت - وهو للأعشى - بكلام مطول[٥]، يؤوله ويسعى إلى الكشف عن انسجامه مع اللغة.

وسكوت ابن جني، وقَبوله شاهد أبي الطيب، نفهم منه أنَّه إذا كان الأعشى، ومنزلته في الشعر غيرَ خافية على أحد، قد أجاز لنفسه من أجل الشعر أن يُخبر عن الاسم قبل تمامه، فإنَّ أبا الطيب لا يلحقه أيُّ عيب من أن يُجري كلامه على ما أجازه الأعشى لنفسه.

- **حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة:**

ذكر القاضي الجرجاني أنَّ خصوم أبي الطيب عابوا عليه قوله: [الكامل]

(١) الديوان ٢٤٢. الطاسم: الدارس، سجم: سال وهطل.
(٢) شرح الواحدي ٦٠١.
(٣) البيت للأعشى، ديوانه، ص٢٨١، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب – القاهرة، د ط، ١٩٥٠م.
(٤) الفسر ٣٢٠/٣.
(٥) انظر: الفسر ٣٢٠/٣-٣٢١.

هَـــذي بَـــرَزتِ لَنـــا فَهُجـــتِ رَسيســـا ثُـــم اِنثَنَيـــتِ ومـــا شَـــفَيتِ نَسيســـا[١]

قال: (قالوا: حذف علامة النداء من "هذي"، وحذفها خطأ، لأنَّ هذي تصلُح أن تكون نعتاً لأيّ، وكلُّ معرفة تصلُح جاز أن تكون نعتاً لأيّ، فحذف علامة النداء منه غير جائز)[٢]. وكان النحاة قد اختلفوا في القول بحذف حرف النداء النداء مع اسم الإشارة، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون[٣].

وقد اشتغل ابن جني عند هذا البيت في بيان هذه المسألة قبل كلّ شيء، والاعتذار لأبي الطيب، قال: (هذي: أي: يا هذه، ناداها، وحذف حرف النداء ضرورة؛ لأنَّ هذي تصلح أن تكون وصفاً لأيّ، ألا تراك تقول: يا أيُّهذي، كما تقول: يا أيها الرجل؟ قال ذو الرمة: [الطويل]

أَلا أَيُّهَـــذا المنـــزِلُ الـــدَّارِسُ اِســـلَم وسُـــقّيتَ صَـــوبَ البـــاكِرِ المتَغَـــيّم[٤]

فلما كان كذلك كرهوا حذف "أيّ" و"يا" جميعاً، إلا أنَّ ذلك قد يجوز في ضرورة الشعر)[٥].

فالأمر عنده جائزة في ضرورة الشعر، واحتج لذلك بالشعر القديم وكلام العرب، قال: (قال الراجز: [الرجز]

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي[٦]

أراد: يا جارية، فحذف "يا". وتقول العرب: إِقتَدْ مجنونُ، وأصبحْ ليلُ، واطرُقْ كذا، أي: يا مجنونُ ويا ليلُ ويا كذا، فحذفَ "يا" من جميع ذلك؛ لأنَّه كثر استعمالهم إيَّاها في كلامهم، ولا تقول، على هذا: رجلٌ أقبِلْ، إلا ضرورة)[٧].

أما المعري (ت٤٤٩هـ) فكان له تأويل آخر؛ فرأى أنَّ قول المتنبي "هذي" يجوز أن يكون إشارة إلى المرَّة الواحدة من "برزتِ"، فتكون موضوعة موضع المصدر، قال: (قوله: "هذي" أشبه ما يقال فيه أنَّه أراد: هذي البرزة برزتِ لنا، أو هذي المرة، ونحو ذلك. ويكون موضع هذي نصباً على الظرف؛ لأنَّها مشارٌ بها إلى ما يُحتمل أن يُنصب كنصب

(١) الديوان ٥٢. جاء في المعجم الوسيط: الرَّسِيسُ : بدء الشيء، أو بقيّته وأثره. يقال: به رَسِيس الحُمى. والمراد هنا ما رسَّ في القلب الهوى، النَّسيس: بقية النفس بعد المرض.

(٢) الوساطة ٤٦٥.

(٣) انظر تفاصيل المسألة في: شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١.

(٤) ديوان ذي الرمة ١٠٨٨/٢. تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية – دمشق، د ط، ١٣٩٢هـ

(٥) الفسر ٢٤٦/٢.

(٦) ديوان رؤبة بن العجاج: ص٧٥، تحقيق وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت، د ط، د ت.

(٧) الفسر ٢٤٧/٢.

الظروف)[١].

وأيَّد الواحديُّ المعري في هذا الرأي بقوله: (وهذا تأويل حسن لا ضرورة فيه، ولا حاجة معه إلى الاعتذار) [٢]، ودفعه (ابن مالك بأنَّه لا يُشار إلى المصدر منعوتاً بالمصدر المشار إليه، كضربته ذلك الضرب)[٣]، وذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) أنَّ قول ابن مالك (ت٦٧١هـ) هذا (يردُّه بيت أنشده هو، وهو قوله: [الكامل]

يـــا عمـــرو إنَّـــك قـــد مللـــتَ صـــاحبتي وصـــــحابتيك إخـــــال ذاك قليـــــل)[٤].

فقوله: "ذاك" إشارة إلى مصدر "ملَّ" وهو الملل.

وسواء أكان قول أبي الطيب "هذي" أصله "يا هذي"، وقد حذف منه حرف النداء، كما ذهب ابن جني، أم أنَّه إشارة إلى المرَّة الواحدة كما ذهب المعري، فالظاهر لنا أنَّ كلا الوجهين جائز؛ فالأول أجازه الكوفيون، ورووا فيه أبياتاً كثيرة، والثاني أجازه إلى جانب المعري الواحدي وابن هشام.

- **رفع الظرف "عند":**

وعند قول أبي الطيب: [الطويل]

ويَمنَعُنـــي ممـــن سِـــوى ابـــنِ محَمـــدٍ أَيـــادٍ لَـــهُ عِنـــدي تَضـــيقُ بِهـــا عِنـــدُ[٥]

نقم عليه خصومه هذا البيت، وقالوا: (رفع "عند"، وهي لا تستعمل إلا ظرفاً) [٦].

فانبرى ابن جني لبيان حقيقة الأمر، فرأى أنَّ المتنبي (حمل الكلام على المعنى، فكأنَّه قال: يضيق بها المكانُ)[٧]، واستشهد على ذلك بخمسة شواهد شعرية من الشعر القديم.

- **نصب الفعل المضارع بـ(أن) محذوفةً:**

(١) اللامع العزيزي: أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، ص٦٠٦/٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط١، ٢٠٠٨م.
(٢) شرح الواحدي ٩٣.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ص ٦٤٢/٢. تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمدلله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
(٤) نفسه ٦٤٢/٢.
(٥) الديوان ١٨٥.
(٦) التبيان ٣٧٧/١.
(٧) الفسر ٩٩٦/١.

ذهب النحاة إلى أنَّه يجوز أن تعمل "أنْ"، فتنصب الفعل المضارع وهي مضمرة في عشرة مواضع، خمسة منها يجب فيها إضمار "أنْ"، وهي: بعد "لام" الجحود، وبعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا"، وبعد "حتى"، وبعد "فاء السببية"، و"واو المعية" مسبوقتين بنفي أو طلب محضين.

وخمسة منها يجوز فيها إضمار "أنْ"، وهي: بعد "لام" التعليل، وبعد أو، والواو، والفاء، وثم إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل(١).

أما حذف "أنْ" الناصبة وبقاء عملها في غير هذه المواضع العشرة فتختلف فيه الآراء؛ فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنَّه يجوز حذف "أنْ" في غير المواضع العشرة(٢)، وذهب جماعة من متأخري النحاة - كابن هشام - إلى عدم جواز ذلك(٣).

أما حكم بقاء عملها بعد الحذف: ففيه قولان: الأول: أنَّه يجب إلغاء "أن" إذا حُذفت في غير المواضع العشرة، فيُرفع الفعل المضارع بعدها، وهذا قول البصريين(٤)، والآخر: أنَّه يجوز بقاء عمل "أنْ" إذا حُذفت في غير المواضع العشرة، فتنصب الفعل المضارع بعدها، وهذا قول الكوفيين(٥)، ووافقهم فيه ابن جني(٦).

وقد جاء في شعر أبي الطيب مواضع حذف فيها "أنْ" وأبقى عملها، من ذلك قوله: [البسيط]

تَوقَّـــهُ فَمتـــى مـــا شِـــئتَ تَبلُـــوهُ فَكُـــن معادِيَـــهُ أَو كُـــن لَـــهُ نَشَـــبا(٧)

وقوله: [البسيط]

وكُلَّمـــا لَقِـــيَ الـــدِّينارُ صـــاحِبَهُ فـي ملكِـهِ اِفتَرَقـا مـن قَبـلِ يَصـطَحِبا(٨)

ونظير ذلك أيضاً: [الكامل]

(١) انظر: منار السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، ص ١٥٤/٤-١٧٧. مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة، د.ط، د.ت.
(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠٥/٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٧٩/٢-٣٨٠.
(٤) انظر: الإنصاف ٥٦٠/٢.
(٥) انظر: نفسه ٥٥٩/٢.
(٦) انظر: سرُّ صناعة الإعراب: ابن جني، ص٢٨٥/١-٢٨٨، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
(٧) الديوان ٩٠.
(٨) نفسه ٩٠.

بَيضـــــاءُ يَمنَعُهـــــا تَكَلُّـــــم دَلُّهـــــا تيهـــــاً ويَمنَعُهـــــا الحَيـــــاءُ تَميسِـــــا[1]

وقد أُخذ على أبي الطيب ذلك؛ فعند البيت الأخير قال خصومه: (نصب "تميس" مع حذف "أنْ"، وهو عند النحويين ضعيف)[2].

أما ابن جني فقد أجاز ذلك وارتضاه من الشاعر، واحتج له ببيت لطرفة بن العبد(ت٦٠ق.م)، وهو حجة الكوفيين، فعند قول المتنبي:

تَوقَّهُ فَمتى ما شِئتَ تَبلُوهُ

قال: (نصب "تبلوه" بأن مضمرة، والتقدير: أنْ تبلوه، فحذفها بعد أن قدَّرها ظاهرةً، وبقي عملها بحاله. ومثله قول طرفة: [الطويل]

ألا أيُّهـــــذا الزَّاجـــــري أحْضُـــــرَ الـــــوغَى وأنْ أَشْـــهَدَ اللَّـــذَّاتِ هـــل أنـــتَ مخلِـــدي[3]

أراد "أنْ أحضُرَ"، فحذف "أن" ودلَّ عليها بما عطفه عليها من قوله: "وأنْ أشهدَ") [4].

وتبع ابنَ جني في هذه الإشارة الواحدي وصاحب التبيان[5].

المطلب الثاني

مسائل الانتقاد الصـرفيَّة

وفيه المسائل الآتية:

١) الجموع:

- **جمع "بوق" على "بوقات":**

قال الجرجاني القاضي: (وأنكروا قوله: [الطويل]

(١) نفسه ٥٣. تميس: تتثنى.
(٢) الوساطة ٤٦٦.
(٣) ديوان طرفة بن العبد: ص٣٢، تحقيق لطفي الصقال ودُريَّة الخطيب، مجمع اللغة العربية – دمشق، د ط، ١٩٧٤م.
(٤) الفسر ٣٨٥/١.
(٥) انظر: شرح الواحدي ١٥٧، والتبيان ١١٦/١.

إذا كـــانَ بَعـــضُ النَّـــاسِ سَـــيفاً لِدَولَـــةٍ فَفـــي النَّـــاسِ بوقـــاتٌ لَهـــا وطُبـــولُ[١]

فقالوا: إنَّ جمعَ بوق على بوقات خطأ، وإنَّما يُجمع باب فُعْل على أفعال، مثل: قفل وأقفال...) [٢].

وجاء ابن جني مدافعاً عن المتنبي، قال: (عاب من لا خبرة له بكلام العرب جمعه "بُوقَاً" بالألف والتاء، وقوله هذا جائز غير معيب، وقد جاءت له نظائر كثيرة في كلام العرب، قالوا: سبَحْلٌ وسِبَحْلاَتٌ، وسِبَطْرٌ سبَطْراتٌ، وقالوا: حَمام وحماماتٌ، وسُرداقٌ وسُرادِقاتٌ)[٣].

فاللغويون الذين أخذوا على الشاعر هذا المأخذ يحتجون عليه على أساس من القوانين والمقاييس الصرفيَّة، على حين يستند ابن جني إلى السماع عن العرب، وهو حجَّة لا تدفعها مقاييس الصرفيين وقوانين اللغويين. والظاهر لنا أنَّ المتنبي لو استعمل الجمع "أبواق" لكان أفضل، ولجنب بيته كلاماً كثيراً قيل فيه، لأنَّه جمع على القياس ولا خلاف فيه، ووزن البيت ماضٍ به[٤].

- **جمع "أرض" على "أُرُوض"**، قال المتنبي:[الوافر]

أُروضُ النَّـــاسِ مـــن تُـــربٍ وخَـــوفٍ وأَرضُ أَبـــي شُجـــاعٍ مـــن أَمـــانِ[٥]

أبعد ابن جني احتمال تخطئة المتنبي في هذا الجمع، قال: ("أُرُوضٌ" جمع أرضٍ، أقول ذلك من طريق القياس، مثل كَعب وكُعوب، فأما من طريق السماع فلم أَرو فيها)[٦].

- **جمع "فريصة" على "فريص"**، قال المتنبي:[الكامل]

أَســـدٌ دَم الأَســـدِ الهِزَبـــرِ خِضـــابُهُ مـــوتٌ فَـــريصُ المـــوتِ منـــهُ تُرعَـــدُ[٧]

انتقد الحاتمي (ت٣٨٨هـ) هذا الجمع[٨]، والصواب عنده أن تُجمع "فريصة" على "فرائص"، أما ابن جني فلم

(١) الديوان ٣٥١.
(٢) الوساطة ٤٤٣.
(٣) الفسر ٨٢٧/٢.
(٤) وكان القاضي قد قال في حديثه عن هذه المسألة: ((وقد كان لأبي الطيب في الصحيح مندوحة، وفي الجمع عليه متسع). الوساطة ٤٤٦.
(٥) الديوان ٥٥٩.
(٦) الفسر ٧٣٥/٣.
(٧) الديوان ٤٣. الهزبر: الشديد، الفريص: جمع فريصة، وهي لحمة عند الكتف تضطرب عند الخوف.
(٨) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب وساقط شعره: أبو علي الحاتمي، ص٤٢، تحقيق محمد يوسف نجم، منشورات دار صادر - بيروت، د ==

يجد في هذا الاستخدام خطأ، واكتفى بالقول: (الفريص جمع فريصة) [١].

٢) التذكيروالتأنيث:

قول المتنبي: [الرمل]

لَيسَ بِالمنكَرِ إن بَرَّزتَ سَبقاً غَيرُ مدفوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرابُ[٢]

رأى ابن جني أنَّ المقتضى فيه تأنيث "مدفوع"، وإنَّما ذكَّر الشاعر للضرورة والوزن، قال ابن جني: (كان الوجه أن يقول: "غير مدفوعة"، لأنَّ التقدير: العِرابُ غير مدفوعة عن السَّبق، كما تقول: "هند غير مضروبة"، ولكنَّه ذكَّر ضرورة) [٣]، وقال المعري: (الأجود لو كان الكلام منثوراً أن يُقال: "غير مدفوعة"؛ لأنَّ "العِراب" في تقدير مبتدأ، و"غير مدفوع" خبر مقدَّم) [٤]، وانتقد جمهور الشُّرَّاح - أيضاً - المتنبي في هذا الأمر[٥].

٣) التثنية:

يخالف المتنبي أحياناً قواعد استعمال المثنى، فقوله: [الطويل]

تَسَـــلَّ بِفِكـــرٍ فـــي أَبَيْـــكَ فَإِنَّمـــا بَكَيـــتَ فَكـــانَ الضِّحـــكُ بَعـــدَ قَريـــبِ[٦]

لاحظ ابن جني فيه تثنية "أب" على "أبَين" والقياس "أبوين"، فكان على الشاعر أن يقول في أبويك كقوله تعالى: {كَما أَتَمهَا عَلَى أَبَوَيْكَ منْ قَبْلُ إِبْرَاهِيم} [يوسف:٦]، فقال ابن جني معتذراً عن المتنبي: (أبَيْك: يريد: أبويك، وهي لغة معروفة، تقول العرب: أبٌ وأبان وأبِين وأبوان وأبَيْن، ومن أبيات الكتاب: [المتقارب]

==

ط، ١٩٦٥م.

(١) الفسر ٩٠٤/١.

(٢) الديوان ١٣٢. العِراب: الخيل العربية الأصيلة.

(٣) الفسر ٤٥٣/٢.

(٤) اللامع ١١٤/١.

(٥) انظر: التبيان ١٣٥/١، ومعجز أحمد ١٦٠/٢، والمآخذ على شرَّاح ديوان المتنبي: ابن معقل الأزدي المهلبي، ص ١٥/٣-١٦، تحقيق د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م.

(٦) الديوان ٣١٧.

فلمـــــــا تبـــــــين أصـــــــواتنا بكـــــين وفـــــدينا بالأبينـــــا[١] [٢].

ثم ساق عشرة شواهد تدلُّ على شيوع هذه اللغة على ألسنة العرب الفصحاء، وكأنَّه يريد أن يقول إنَّها لهجة شائعة مستفيضة، وكلُّ لغات العرب حجَّة، فلا حرج على الشاعر أن ينزل عن اللغة المثلى التي جاء بها القرآن الكريم، إلى لغة أدنى فصاحة إذا اضطر إلى ذلك.

وقول المتنبي: [الطويل]

مضـــى بَعـــدَما التَـــفَّ الرِّماحـــانِ ســـاعَةً كَمـــا يَتَلَقَّـــى الهُـــدْبُ فـــي الرقـــدَةِ الهُـــدبا[٣]

أنكر النحاة عليه تثنية "الرماح"، وهو جمع "رمح"[٤]، وقد دافع ابن جني عن استعمال المتنبي هذا، وفسر الأمر الأمر تفسيراً معنوياً كشف من خلاله عن السبب الذي دفع المتنبي إلى هذه التثنية، واحتج لذلك بشاهد قديم، قال: أراد رماح هؤلاء ورماح هؤلاء، فثنَّى، ذهب إلى الجمعين، كما قال أبو النجم: [الرجز][٥]

بَينَ رِماحَي مالِكٍ ونَهشَلِ[٦] [٧].

وقول المتنبي: [الطويل]

حَشـــايَ عَلـــى جَمـــرٍ ذَكِـــيٍّ مـــنَ الهَـــوى وعَينـــايَ فـــي رَوضٍ مـــنَ الحُســـنِ تَرتَـــعُ[٨]

عِيب عليه قوله "ترتع" بالإفراد، والمناسبة تقتضي "ترتعان"، قال العميدي: (ولو قال ترتعان كان أصوب وأبلغ)[٩]، وتولى ابن جني الدفاع عن الشاعر في أنَّه عدل عن التثنية إلى الإفراد؛ لأنَّ فعل العينين واحد عند الرؤية، قال: (لم يقل: ترتعان؛ لأنَّه لا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى، فاجتزأ بضمير الواحد، ومثله كثير، قال الراجز: [الهزج]

(١) الكتاب ٤٠٦/٣، والبيت لزياد بن واصل السلمي.
(٢) الفسر ٢٠٠/١.
(٣) الديوان ٣٢٠.
(٤) انظر: الوساطة ٤٤٩.
(٥) ديوان أبي النجم العجلي ٢٠٩. صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض – الرياض، د ط، ١٩٨١م.
(٦) الفسر ٢٠٣/١.
(٧) الديوان ٢٢.
(٨) الإبانة عن سرقات المتنبي: العميدي، ص ٥٢، تحقيق إبراهيم البساطي، دار المعارف – القاهرة، د ط، ١٩٦٩م.

لمـــــــن زحلوقـــــــة زلٌّ بهـــا العينـــان تنهـــلُ[١]

ولم يقل: تنهلان) [٢].

٤) الاشتقاق:

عاب النقاد على أبي الطيب اشتقاق "فُعال" في باب العدد مما تجاوز الأربعة، قال المتنبي:[الوافر]

أُحـــــادٌ أَم سُـــــداسٌ فـــي أُحـــادِ لُيَيْلَتُنـــــا المنوطَـــــةُ بِالتَّنـــــادِ؟[٣]

قال القاضي عند هذا البيت: (تعرَّض [المتنبي] فيه لوجوه من الطعن: منها قوله: "سداس"، وقد زعموا أنَّها غير مروية عن العرب، وإنَّما روي أحاد وثناء وثلاث ورباع وعشار، وهذه معدولات لا يتجاوز بها السماع ولا يسوغ فيها القياس)[٤].

ويمكن إيجاز آراء العلماء في هذه المسألة[٥] في أن طائفة منهم ترى عدم جواز بناء فُعال في باب العدد مما تجاوز تجاوز الأربعة مستدلة بعدم وروده عن العرب كما زعمت إلا في عشار، وطائفة أخرى ترى جواز ذلك قياساً على ما دون الخمسة، أما بناء ما دون الخمسة على فُعال فالكلُّ متفقٌّ عليه.

وقد آخذ الواحدي وصاحب التبيان المتنبي في هذا الاشتقاق[٦]، أما ابن جني فقد تولى أمر الدفاع عن الشاعر في في هذا الاشتقاق؛ فردَّ زعم القائلين بعدم ورود سداس عن العرب، وذكر أن قسماً من العلماء الثقات قد رووا من أحادٍ إلى عشارٍ، قال: (المشهور عنهم أن هذا البناء [فعال] لا يُتجاوز به الأربعة، نحو أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع، ورأيت أبا حاتم في كتاب الإبل أنَّه يُقال: أحادٌ إلى عُشارٍ.

وقد حكى أبو عمرو الشيباني كذلك إلى العشرة، نحو مثْسَعٍ ومعْشَرٍ، ومن الأول قول الكميت: [المتقارب]

فَلَـــــم يَسْـــــتَرِيْثُوكَ حَتّـــــى رَميـــــ ـــتَ فـــوقَ الرِّجـــالِ خِصَـــالاً عُشـــارا[٧]

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ١٨٣/١.
(٢) الفسر ٣٥٣/٢.
(٣) الديوان ٧٦.
(٤) الوساطة ٩٩.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٨/١.
(٦) انظر: شرح الواحدي ١٣٧، والتبيان ٣٥٣/١.
(٧) ديوان الكميت ١٩١/١. تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

وقد قال أبو النجم أيضاً[١]:[الرجز]

فوقَ الخماسي قليلاً يفضله)[٢].

وعلى ما سبق فإن استعمال المتنبي "سداس" جائز لا عيب فيه، وارد عن العرب، ومحكي عن ثقات.

٥) تحريف بنية الكلمة:

من الأخطاء التي قد يقع فيها الشعراء تحريف بنية الكلمة؛ وذلك بأن يزيدوا فيها أو يحذفوا منها[٣]، ومما جاء عند عند المتنبي من ذلك أنَّه شدَّد نون "لدن" في قوله: [الطويل]

فَأَرحام شِعرٍ يَتَّصِلنَ لَدُنَّهُ وأَرحام مالٍ لا تَني تَتَقَطَّعُ[٤]

مع أنَّ مقتضى القياس عدم التشديد؛ لأنَّها جاءت مضافة إلى ضمير الغيبة دون التضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٠]، وقوله ﷻ: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف:٢].

وقد نشب خلاف بين النقاد حول تصرف المتنبي هذا، فمنهم من أخذه عليه ورماه بالخطأ، ومنهم من حاول أن يلتمس له عذراً[٥]، وقد استقبح ابن جني هذا التحريف صراحة، قال: (وقوله: "لَدُنَّهُ" فيه قبح وبشاعة؛ لأنَّ النون إنَّما تشدَّد إذا كانت بعدها نون، نحو "لَدُنِّي" و"لَدُنَّا"، كما قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، فإذا لم يكن من بعدها نون فهي خفيفة، كقوله عز وجل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]) [٦]. ثم حاول ابن جني أن يجد يجد تفسيراً لتصرف المتنبي وخروجه عن القاعدة، فرأى أنَّ (أقرب ما يصرف هذا إليه أن يُقال: شبَّه بعض الضمير

(١) ديوان أبي النجم العجلي ١٩٢.
(٢) الفسر ٩٣٥/١-٩٣٦-٩٣٧.
(٣) انظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، ص١٧٤. منشورات وزارة الثقافة والفنون- بغداد، د.ط، ١٩٨٧م.
(٤) الديوان ٢٤.
(٥) انظر: الوساطة ٤٥٠، والمنصف للسارق والمسروق منه ٢٨٩، وأبو الطيب المتنبي - ما له وما عليه: الثعالبي، ص٧٥، تحقيق محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة التجارية - القاهرة، د ط، ١٩٥٦م.
(٦) الفسر ٣٥٨/٢.

ببعض ضرورة، فكما أنَّه يقول: من لَدُنِّي، كذلك قال أيضاً: لدُنَّه، فحمل أحد الضميرين على صاحبه) [١].

والحق أنَّ المتنبي أساءَ المجيء بـ"لدن" على هذه الصيغة، (فما دام أن العرب لم ينطقوا بها مشدَّدة النون لدى اتصالها بضمير الغائب فليس من حقِّ المتنبي أن يقول ما لم يقولوه) [٢]، وأما ما ذهب إليه ابن جني من احتمال أن يكون الشاعر حمل الضمير الغائب على غيره، فهذا قياس خاطئ بلا شكٍّ[٣]، كما أنَّ حمل الأمر على الضرورة غير مقبول؛ إذ لم يذكر أحد من العلماء أن تضعيف النون في "لدن" ضرورة[٤].

أما الصيغ التي خُطِّئ المتنبي لاستعمالها، وكان لها سند من الرواية ليس مشهوراً بين اللغويين، فقد كان لابن جني موقفان منها، الأول إظهار ما هو أفصح منها، والآخر الإشارة إلى سندها في محاولة منهما لتبرئة ساحة المتنبي من الخطأ، فقوله: [الوافر]

شَـــديدُ البُعـــدِ مـــن شُـــربِ الشَّـــمولِ تُـــرُنْجُ الهِنـــدِ أَو طَلَـــعُ النَّخيـــلِ[٥]

عاب عليه النقاد استعمال "تُرُنْج" وعدوه خروجاً عن الأصل "أُتْرُجَّة"[٦]، أما ابن جني فقال: (اللغة العالية "أُتْرُجَّةٌ" و"أُتْرُجٌّ"، وقد حكى أبو زيد عنهم: تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ وهي لغة) [٧].

وفي قول المتنبي: [الوافر]

تُطيـــعُ الحاسِـــدينَ وأَنـــتَ مـــرْءٌ جُعِلـــتُ فِدانَـــهُ وهُـــم فِـــدائي[٨]

قال ابن جني فيه: (قوله: "مرؤ"[٩]، الوجه إذا لم يكن فيه ألف ولام أن يُقال: هذا امرؤٌ، ومررت بامرئ، ورأيت

(١) نفسه ٣٥٨/٢.

(٢) المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث: عبد الرحمن شعيب، ص٥٨، دار المعارف - القاهرة، د ط، ١٩٦٧م.

(٣) علَّق الوحيد الأزدي على كلام ابن جني على البيت قائلاً: (من صنف كتاباً، فإنَّما يُعلم به الناس العلم، وليس ينبغي أن يجوز فيه ما لا يجوز، ولا ورد في سماع ولا قياس...، وأقرب من هذا أن تقول أيُّها الشيخ: إنَّه سمع من لدنِّي، فظنَّ أنَّ التشديد لازم هنا فقط، في موضع نون واحدة، لأنَّ في "لدنِّي" نونين، إحداهما نون "لدني" الساكنة، والأخرى نون المتكلم، فأدغمت إحداهما في الأخرى، فشبه هذا بهذا غالطاً، وليس بأول من غلط). الفسر ٣٥٨/٢، حاشية١١.

(٤) انظر ضرائر الزيادة في: ضرائر الشعر: ص ص١٧-٨٤.

(٥) الديوان ٣٣٣. الشمول: من أسماء الخمر، والترنج: لغة في الأترج وهو ثمر من جنس الليمون.

(٦) من هؤلاء الصاحب بن عباد والثعالبي وصاحب التبيان. انظر: الوساطة ٤٧٠.والكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسين آل ياسين، ص٥٣، مكتبة النهضة – بغداد، ط١، ١٩٦٥.وأبو الطيب المتنبي وما له وما عليه ٧٥، والتبيان ٩٠/٣.

(٧) الفسر ٨٠٠/٢.

(٨) الديوان ٧٠.

(٩) البيت في الفسر (... وأنت مرؤ)، انظر: الفسر ٦٦/١.

امرأً، فتتبع الراء حركة الإعراب، فإذا أُدخلت الألف واللام، قيل: هذا المرء...، ولغة أخرى: هذا مرءٌ...، ولغة أخرى: هذا امرؤٌ...) (١).

فالمتأمل مذهب ابن جني في عموم تعامله مع شعر المتنبي يجد أنَّه يسلك سبيل التسامح في رواية كلام العرب، ويبيح له استعمال القليل أو الشاذ، ويبدو أنَّ مذهب ابن جني هذا مذهب ثابت؛ فقد علَّل في كتابه "الخصائص" ظاهرة إيراد الفصحاء لِما ضَعُفَ من الاستعمالات بأنَّهم إنَّما يفعلون ذلك لأنَّهم يرغبون في توسيع مجال القول على أنفسهم، وطالب النقاد عدم مؤاخذتهم على ذلك(٢).

- **المستخلص المستفاد:**

فحوى القول فقد كشف البحث عن اختلاف التعامل اللغويّ مع نصوص المتنبي بين ابن جني وخصوم الشاعر؛ إذ دفع ابن جني كثيراً من انتقادات خصومه النحويَّة والصرفيَّة، فناقش بهدوء وروية المسائلَ التي خرج فيها الشاعر على القواعد المألوفة المعهودة، مستعيناً على ذلك بثقافته الواسعة في علوم العربيَّة، وإدراكه للأوجه الجائزة والمحتملة، وما يحقُّ للشاعر ارتكابه عند الضرورة، وذلك بالاستناد إلى محفوظه من كلام العرب نثراً وشعراً والقياس عليه، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعه من توجيه نقد صريح للشاعر في حال غياب العذر المقبول والوجه السائغ.

(١) الفسر ٦٦/١.

(٢) الخصائص ٣١٩/٣.

ثبت المصادروالمراجع

الإبانة عن سرقات المتنبي: العميدي، تحقيق إبراهيم البساطي، دار المعارف - القاهرة، د ط، ١٩٦٩م.

أبو الطيب المتنبي - ما له وما عليه: الثعالبي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة التجارية - القاهرة، د ط، ١٩٥٦م.

الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - مصر، د ط، ٢٠٠٦م.

أمالي ابن الحاجب: أبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار عمار - الأردن، د.ط، ١٩٨٩م.

أمالي ابن الشجري: هبة الله ابن حمزة الحسني العلوي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ٢٠٠٣م.

التبيان في شرح الديوان: المنسوب خطأ للعكبري، تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأيباري - عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط١، ١٩٥٦م.

خزانة الأدب ولب لسان العرب: الخطيب البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت، د ط، د ت.

ديوان أبي الطيب المتنبي: تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، د ط، د ت.

ديوان أبي النجم العجلي: صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض - الرياض، د ط، ١٩٨١م.

ديوان الأعشى: تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة، د ط، ١٩٥٠م.

ديوان الطرماح: تحقيق عزة حسن، دار الشروق - بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

ديوان الكميت تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية - دمشق، د ط، ١٣٩٢هـ

ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة - الكويت، د ط، د ت.

ديوان زياد الأعجم: تحقيق يوسف بكار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

ديوان طرفة بن العبد: تحقيق لطفي الصقال ودُرِيَّة الخطيب، مجمع اللغة العربية - دمشق، د ط، ١٩٧٤م.

الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب وساقط شعره: أبو علي الحاتمي، تحقيق محمد يوسف نجم، منشورات دار صادر - بيروت، د ط، ١٩٦٥م.

سرُّ صناعة الإعراب: ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- بيروت، ط١٦، ١٩٧٤م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة مصطفى محمد- مصر، د ط، د ت.

شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٥.

شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: أبو الحسن الواحدي، تحقيق فريدريك دتريصي، برلين، ط١، ١٨٦١م.

ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس- القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

الفتح على أبي الفتح: ابن فُورَّجة البروجردي، تحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

الفسر: ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، صدر عن دار الينابيع - دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١، د ت.

الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة - بغداد، ط١، ١٩٦٥.

اللامع العزيزي: أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط١، ٢٠٠٨م.

ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية- تونس، د.ط، ١٩٧١م.

المآخذ على شرَّاح ديوان المتنبي: ابن معقل الأزدي المهلبي، تحقيق د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م.

المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث: عبد الرحمن شعيب، دار المعارف - القاهرة، د ط، ١٩٦٧م.

معجز أحمد - شرح ديوان المتنبي: المنسوب خطأ للمعري، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٨٨م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمدلله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المنار السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة، د.ط، د.ت.

المنصف في السارق والمسروق منه: ابن وكيع التنيسي، تحقيق د. محمد عزام، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.

النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون- بغداد، د.ط، ١٩٨٧م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية- مصر، د.ط، د.ت.

الوساطة بين المتنبي وخصومه: القاضي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، منشورات مكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، د ط، ١٩٦٦م.